

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٩

بالموافقة على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتسهيل التجارة
الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠
بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور :

قرار:

(مادة وحيدة)

ووفق على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتسهيل التجارة الموقع
في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة
الأمريكية ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ صفر سنة ١٤٣٠ هـ
(الموافق ١٨ فبراير سنة ٢٠٠٩ م) .

حسني مبارك

اتفاقية منحة الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية

(رقم ٢٦٣ - ٢٨٤)

التعديل الخامس

لاتفاق المساعدة

بين

حكومة جمهورية مصر العربية

و

حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

بشأن

الجمارك وتيسير التجارة

بتاريخ ٣٠/٩/٢٠٠٨

التعديل الخامس بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣ لاتفاق المساعدة لمشروع الجمارك وتسهيل التجارة (المعروفة الآن باسم « اتفاق المساعدة ») ، المزورخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ بين جمهورية مصر العربية (« ج . م . ع » أو « المنوح ») والولايات المتحدة الأمريكية مشلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (« الوكالة ») والذي صدر آخر تعديل له في ٣ سبتمبر ٢٠٠٧ .

بند ١ - يعدل اتفاق المساعدة على النحو التالي :

(أ) المادة ٣ : يعدل البند ٣ - ١ (أ) بحذف « سبعة وأربعين مليوناً وستمائة ألف دولار أمريكي » (٦٧٦٠٠٠٠٠٤ دولار أمريكي) ، ويحل محلها « اثنان وخمسون مليوناً وستمائة ألف دولار أمريكي » (٥٢٦٠٠٠٠٥ دولار أمريكي) .

(ب) المادة ٤ : تعدل الفقرة (أ) بحذف عبارة « ٣ سبتمبر ٢٠٠٩ » ويحل محلها عبارة « ٣ سبتمبر ٢٠١٠ » .

(ج) بحذف الملحق (١) لاتفاق المساعدة ويحل محله الملحق (١) المرفق .

(د) يعدل المرفق رقم (١ - ١) (الخطة المالية التوضيحية ، مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ويعاد صياغتها لتقرأ كما وردت بالملحق رقم (١ - ١) المرفق بهذا التعديل .

بند ٢ - لغة التعديل :

حرر التعديل الخامس باللغتين العربية والإنجليزية ، وفي حالة وجود أي اختلاف في التفسير بين النصين يعتمد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

بند ٣ - كامل الاتفاق :

فيما عدا ما تم تعديله بموجب هذا التعديل ، يظل اتفاق المساعدة نافذاً ومحتفظ بكل قوته وأثره القانونية وفقاً لما ينص عليه من أحكام .

بند ٤ - التصديق :

تشهد حكومة جمهورية مصر العربية كافة الخطوات الضرورية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة للتصديق على هذا التعديل الخامس وتخطر الوكالة الأمريكية بهتمام التصديق .

بند ٥ - السريان :

يدخل هذا التعديل حيز النفاذ من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

واشهاداً على ما تقدم فإن كلاً من جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية كل من خلال ممثليه المفوضين قد وقعا على هذا التعديل الخامس بأسمائهم في مدينة

القاهرة في - ٣ سبتمبر ٢٠٠٨

عن حكومة

الولايات المتحدة الأمريكية

التوقيع :

الاسم / هيلدا أريلانو

المنصب : مدير الوكالة الأمريكية

للتنمية الدولية بمصر

عن حكومة

جمهورية مصر العربية

التوقيع :

الاسم / فايزه أبو النجا

المنصب : وزارة التعاون الدولي

الجهات المتفقة

من أجل العلم بهذا الاتفاق فقد وقع ممثل الجهة المتفقة عليه باسمه :

وزارة المالية

التوقيع :

الاسم : الدكتور / يوسف بطرس خالى

المنصب : وزير المالية

الجهات المتفقة

من أجل العلم بهذا الاتفاق فقد وقع ممثل الجهة المتفقة عليه باسمه :

وزارة التجارة والصناعة

التوقيع :

الاسم : السيد / (شيد محمد رشيد)

المنصب : وزير التجارة والصناعة

الملحق رقم ١**الوصف التفصيلي**

لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة

٢٦٣ - ٢٨٤

١ - مقدمة :

يصف الملحق رقم ١ الأنشطة التي يتعين القيام بها باستخدام الأموال المرتبط عليها بمحض هذا الاتفاق . ولا يجوز تفسير أي مما ورد في هذا الملحق على أنه تعديل لأى من تعاريفات أو بنود لهذا الاتفاق . ويجوز للممثليين المفوضين الشركاء تعديل الملحق ١ بمحض خطابات تنفيذية وفقاً لأحكام المادة (أ) بند (أ - ٢) من ملحق الشروط النمطية (ملحق ٢) دون الحاجة إلى تعديل رسمي لهذا الاتفاق - بشرط ألا يؤدي ذلك إلى تغيير في تعريف مجالات البرنامج أو عناصره الواردة ذكرها في المادة (٢) من هذا الاتفاق .

٢ - خلفية :

تنفذ جمهورية مصر العربية برنامجها الخاص بإصلاح السياسات الاقتصادية والذى يهدف إلى زيادة فرص العمل في القطاع الخاص الإنتاجي من خلال التوسيع في التجارة والاستثمار . ويعد إصلاح المجالات، المتعلقة ببناء الكوادر التجارية بجمهورية مصر العربية ، متضمنة الجمارك وتيسير التجارة كأحد المكونات الهامة لهذا البرنامج ، لتهيئة بيئه تؤدى لزيادة الصادرات والاستثمار والنمو .

وسوف تساهم المساعدات الفنية والتدريب والسلع المقدمة من خلال اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة في معاونة جمهورية مصر العربية على تنفيذ جدول أعمال الإصلاح في كافة المجالات الخاصة ببناء الكوادر التجارية بما فيها الجمارك وتيسير التجارة .

٣ - عناصر البرنامج والعناصر الفرعية والمؤشرات :

يساهم اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتسهيل التجارة في تحقيق هدف النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في مجال برنامج التجارة والاستثمار وعناصر البرنامج التالية :

(أ) عنصر البرنامج ٢ - ١ تهيئة المناخ للتجارة والاستثمار .

(ب) عنصر البرنامج ٢ - ٣ دعم البرنامج .

على المستوى الجزئي تتضمن النتائج ما يلى :

١ - خفض متوسط الزمن المستغرق للتخلص الجمركي على البضائع في الموانئ .

٢ - خفض الخطوات الالزمة لعملية الإفراج الجمركي .

٣ - زيادة نسبة الإقرارات الجمركية المتداولة إلكترونيا .

٤ - خفض الزمن المستغرق لتسجيل العلامات التجارية .

٤ - الأنشطة :

يجب أن تتوافق الأنشطة المطلوب تنفيذها في ظل اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتسهيل التجارة مع معايير الاختيار الأساسية ، والتي تتضمن التأكيد من مطابقة كل من مجال البرنامج ووضوح العلاقة بين النتائج المرجوة من عناصر البرنامج مع المنافع المتوقعة منه .

١ - مبادرات الإصلاح في قطاع الجمارك

يتضمن هذا المكون من المشروع الأنشطة التي تدعم تحديث الإطار القانوني للجمارك في جمهورية مصر العربية ، وتبسيط الإجراءات والضوابط الجمركية ، ومكانة نظم مصلحة الجمارك ، وقوية آليات التفتيش والتنفيذ للقوانين والقرارات ، واستعراض إجراءات إدارة المخاطر وما بعد المراجعة ، تسهيل انتساب أنظمة الإعفاءات الجمركية ، ودعم إدارة الموارد البشرية والتدريب . كما يدعم هذا المكون صياغة السياسات الجمركية .

٢ - مبادرات الإصلاح في مجال تيسير التجارة

يتضمن هذا المكون أنشطة تدعم عمليات تطوير المعايير الجمركية الموحدة وإجراءات سحب العينات ، وتسهيل الخدمات الجمركية وسهولة التفتيش على البضائع وتنمية الموارد البشرية والتدريب .

كما تتضمن هذه المبادرات الإصلاحية الأنشطة الخاصة بما يلى :

- (أ) التقدم في الخدمات التجارية والتوافق مع منظمة التجارة العالمية .
- (ب) مساعدة الحكومة المصرية في تصميم وتنفيذ سياسات تجارية وصناعية فعالة للنهوض بمستويات تحرير التجارة ، وزيادة قدرة مصر التنافسية وصادراتها ، وتمكينها من تعظيم المزايا العائدة عليها من التجارة الحرة بصفة عامة ، واتفاقيات التجارة الحرة بصفة خاصة .
- (ج) تطوير نظام حقوق الملكية الفكرية في مصر .
- (د) مساعدة الحكومة المصرية على تحقيق أهداف قانون المنافسة ، متضمنة الأهداف الخاصة بحماية المستهلك .

٣ - تنسيق وإدارة برنامج إصلاح الخدمات الجمركية والتجارية في مصر

يدعم هذا المكون تأسيس وحدات استشارية لوزارة المالية والوزارات الأخرى المشاركة في تصميم وتنسيق الإصلاحات الخاصة بتيسير التجارة وهيكل القدرات التجارية ، مثال ذلك وزارة التجارة والصناعة ووزارة النقل .

٤ - تقييم الأداء :

إن تنفيذ اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتسهيل التجارة يساهم بشكل جزئي في تحقيق عناصر البرنامج الوارد وصفهما في البند (٣) من هذا الملحق (١) ، ويقاس عنصر البرنامج باستخدام المؤشرات التالية :

- ١ - الصادرات غير البترولية وواردات السلع كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (لتترفع من ٢٠٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠٩) .

٢ - التقدم في التوافق مع منظمة التجارة العالمية قياساً على الالتزام بخمسة عشر بنداً رئيسياً يوجب الاتفاقيات المختلفة مع منظمة التجارة العالمية (لترتفع النسبة من ٣٦٪ عام ٢٠٠١ إلى ٩٥٪ عام ٢٠٠٩) .

ويضاف إلى تلك المؤشرات ، قياس التقدم في تحقيق النتائج على المستوى الجزئي من خلال ما يلى :

(أ) الوقت المستغرق للإفراج عن السلع في الموانئ (لتنخفض من ٢٢ يوماً عام ٢٠٠٤ إلى ١٠ أيام عام ٢٠٠٩) .

(ب) الفترة المطلوبة لتسجيل العلامات التجارية (لتنخفض من ٦ شهراً عام ٢٠٠٤ إلى ١٨ شهراً عام ٢٠٠٩) .

و يتم إجراء تقييمين أحدهما في منتصف مدة المشروع والثاني في نهايته .

٣ - أدوار ومسؤوليات الاطراف :

(أ) جمهورية مصر العربية :

تقوم كل من وزارة المالية والتجارة والصناعة بالعمل كجهتين منفذتين لجمهورية مصر العربية في اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة . ومن المتوقع ، بالإضافة إلى ذلك ، مشاركة وزارة النقل والمواصلات وغيرها من الوزارات كجهات منفذة إضافية لتنفيذ الإصلاحات في مجالات بناء الكوادر التجارية بجمهورية مصر العربية فيما يتعلق بالأنشطة الخاصة بمحو تحديات التجارة في المشروع .

(ب) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية :

يتولى مكتب القطاع الخاص والسياسات التابع لقسم السياسات بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية متابعة تنفيذ اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية .

وتعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية هي الجهة المسئولة عن تنفيذ العقود واتفاقيات التعاون والمنع لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها طبقاً لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة ، واللازمة لتحقيق النتائج المذكورة في البند الثالث أعلاه ومتابعة وتقدير مدى إنجاز تلك النتائج . ولن ترتبط الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بأى من تلك المنع واتفاقيات التعاون والعقود إلا بعد إجراء المشاورات الازمة مع الجهات المصرية المعنية بتنفيذ تلك الأنشطة .

(ج) الشركاء الآخرون :

من المنتظر أن يقدم القطاع الخاص والمنظمات العامة الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية مدخلات لكونات مشروع اتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة المختلفة ، الأمر الذي يساعد في تحقيق النتائج المرجوة من هذا المشروع .

٧ - التمويل :

يوضح الجدول المرفق الخطة المالية التوضيحية لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة ويجوز لمثلى الأطراف إجراء تغييرات على هذه الخطة المالية دون تعديل رسمي لاتفاق بشرط ألا تؤدي تلك التغييرات إلى تجاوز مساهمة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المبلغ المحدد في البند ٣ - ١ من الاتفاق .

الاتفاق المساعدة بشأن الجمارك والتجارة (٢٠٣٦ - ٢٤٨٠)

الخطوة المالية التوضيحية

مساهمة الوكالة الأمريكية معاشرة (بالملايين الدولار) في تسيير التجارة

رصف البرنامج	الإرتباطات السابقة	إجمالي الارتباطات العام المالي ٢٠١٨	حصي تارخه	إجمالي مساهمات الوكالة الأمريكية للتسيير الدولية
المساعدات الفنية / السلم / التدريب / (المساعدة المتعديدة) (كامل آليات التنفيذ المعتمدة) (*)	٣٦٥ .. صفر	٣٦٥ .. صفر	٣٦٥ .. صفر	٣٦٥ .. صفر
ادارة وصلاحية وتقسيم البرامج	١ .. صفر	١ .. صفر	١ .. صفر	١ .. صفر
٢ - التسجارية والاستثمار :	٦٩ .. صفر	٦٩ .. صفر	٦٩ .. صفر	٦٩ .. صفر
٣ - الملاحة المناسب للتجارة والاستثمار ...	٦٤٨٥ .. صفر	٦٤٨٥ .. صفر	٦٤٨٥ .. صفر	٦٤٨٥ .. صفر
المجموع	٦٧٦ .. صفر	٦٧٦ .. صفر	٦٧٦ .. صفر	٦٧٦ .. صفر

(*) تشمل آليات التنفيذ المعتمدة على عقود المساعدات الفنية والسلح والتدريب والتحفيز وخططيات التنفيذ والوحدات الإدارية.

قرار وزير الخارجية

(رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٩)

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم (٦٢) الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٨ بشأن الموافقة على التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠٠٩/٢/١٨ :

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية التعديل الخامس لاتفاق المساعدة بشأن الجمارك وتيسير التجارة الموقع في القاهرة بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٣٠ بين حكومتي جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية الممثلة من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

ويعمل بهذا التعديل اعتباراً من ٢٠٠٨/٩/٣٠

صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٢

وزير الخارجية

أحمد أبو الغيط